

الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط أكد أن ذلك سيحقق من خلال تنفيذ 28 مشروعاً نوعياً

خالد مهدي لـ «الأنباء»: نسعى لجعل الكويت ضمن أفضل 35 دولة بالعالم في المؤشرات التنموية

بشري شعبان - كريم طارق

الكثيرة لتهيئة ذوي الاعاقة ومشروع المختبرات الوطنية ومشروع المختبرات المتنقلة لفحص الأغذية ومشروعات خاصة بالاستزراع السمكي الاقتصادي والمزارع النموذجية بالتعاون مع هيئة الزراعة والثروة السمكية بالإضافة إلى مركز للتقنية الصناعي ومناطق صناعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومجمعات للإنتاج التجاري للأسماك، مشيراً إلى أن ميزانية المشاريع تحدد من قبل الجهات المقدمة مع وزارة المالية وفق مبدأ الأولويات الوطنية. وأوضح المهدي أن المعوقات أمام المشاريع تقع تحت 6 مصنقات وكل مصنفة تتضمن 100 عائق أو تحد، حيث يصل إجمالي عدد المعوقات 600 عائق تم حل منها 400 عائق أو تحد، وكل الجهود تنصب لتعزيز وجود الكويت بين أفضل 35 دولة في العالم في المؤشرات التنموية. وكشف عن العمل بالتعاون مع بلدية الكويت لوضع المخطط الهيكلي

الدولة بشكل متناغم مع خطة التنمية والرؤية الاستراتيجية للكويت 2035، وكذلك عن العمل على إشراك القطاع الخاص في تقديم خدمات لعدد من الجهات كتخصيص بعض خدمات الإطفاء والخطوط الهاتفية الأرضية إلى جانب محطة الشبكية الشمالية وتطوير ميناء الدوحة ومشروع محطة الزور الشمالية. كما أشار إلى أن مركز الكويت للسياسات العامة سيشكل نقلة نوعية في إعداد السياسات العامة في الكويت، لافتاً إلى قيام الأمانة العامة للتخطيط بتنظيم جائزة أفضل مشروع تنموي. كذلك أكد المهدي خلال الحوار، من بين أمور أخرى مهمة كثيرة، على وضع مشروع شبكة الأمان الاجتماعية على سكة التنفيذ تمهيداً للانتقال الاقتصاد الكويتي من الريعي إلى الاقتصاد المنتج بهدف تخفيف الأعباء على ميزانية الدولة لأسسباب الباب الأول. التفاصيل في السطور التالية:

التشريعية الضرورية لإنجاح الخطة، وبالفعل تقوم بمتابعة المتطلبات التشريعية. وبالإضافة إلى ذلك توجد أولويات حكومية في المتطلبات التشريعية التي تعمل عليها.

كما أن هناك تنسيقاً على مستوى آخر والمتعلق باللجان المختصة التابعة لمجلس الوزراء وهي لجان أنشطة الخدمات التي تحاول أن تحل مشاكل تحدث في مشاريع خطط التنمية بالتنسيق مع الأمانة العامة والجهات المختصة. كما أن هناك اللجان الموجودة في مجلس الأمانة مثل لجنة الأولويات والمعنية بمتابعة تنفيذ الحكومة لبرنامج عمل الحكومة ولخطة التنمية.

إذا لدينا الكثير من المجالات المعنية بالتعاون وهو ما تسبب في عام 2000 وخاصة في تقرير متابعة 17/16 وضحا في غاية الوضوح عدد المعوقات وأنواعها وعددها الإجمالي وما تم حله من تلك المعوقات، كما أننا أيضاً في طور إعداد القوائم لموضوع الحل مع الجهات الرقابية والجهات الإدارية وكل الجهات التي تسببت في تلك المعوقات سواء من بلدية الكويت والمجلس البلدي أو من ديوان الحاسبة أو جهاز المراقبين، فنحن نعمل من أجل مساعدة جميع الجهات في تنفيذ الأجندة الوطنية وأجندة التنمية.

ماذا عن المعوقات التي تحدثت عنها في تقارير سابقة؟
● البداية لا بد من التوضيح أن هناك 6 تصنيفات للمعوقات وهي 100 معوقات، وكل مصنفة به 100 عائق وتحسد، وهذا لزم التوضيح لتطبيق مبدأ الشفافية فأجالي عدد المعوقات يصل تقريبا إلى 600 تم حل 400 عائق أو تحد منها. وفي الوقت الحالي نحن في الأمانة نقوم بإعداد جائزة التميز في إدارة المشاريع التنموية وذلك في شهر أكتوبر، وهو نوع من التكرير للمتميزين بهدف تسليط الضوء وتشجيع الجهات على التميز، وسيكون هناك عرض لهذه المشاريع المتميزة وفقاً لئلاء، حيث أننا في الأمانة لدينا البرنامج المخطط للمشروع والبرنامج التنفيذي له، لنرى مدى توافق المخططين وهو ما يدل على كفاءة إدارة المشروع.

هل هناك جديد بالنسبة لاستراتيجية التخطيط أو منهجية جديدة يتم اتباعها في الخطة السنوية؟
● بالتأكيد، بالنسبة لـ 41 محكما والمقيمين، ومناقشة الجهات في مشاريعها، وإعادة صياغة المشروع في حال عدم اكتمال مكوناته، فإن التركيز على الجهة والموضوعات التي يجب الاهتمام بها، والتركيز على المشاريع النوعية، كما أن هناك اهتماما كبيرا بالدعوة إلى التخصص والشراكة وفقاً للشراكة بين القطاعين.

هل من دور لمركز الكويت للسياسات العامة؟
● مركز الكويت للسياسات العامة سيشكل نقلة نوعية في إعداد السياسات العامة في الكويت، ونحن الآن في صدد إعداد مشروع لفكرة قد تستلزم إصدار تشريع ينظم تقييم المشاريع بقانون يقدم من الجهات المعنية بذلك وبالزام الجهة بتقديم تقرير الأثر الاقتصادي الاجتماعي القانوني الإداري لهذا المتطلب التشريعي.



أحد المباني الإنشائية في مدينة صباح السالم الجامعية في الشادية



جانب من اعمال البناء والإنشاء في مستشفى جابر

الأدنى للمعيشة والاحتياجات الأساسية والتدريب للمتميزين في الإنجازات التي تسببت في تلك المعوقات سواء من بلدية الكويت والمجلس البلدي أو من ديوان الحاسبة أو جهاز المراقبين، فنحن نعمل من أجل مساعدة جميع الجهات في تنفيذ الأجندة الوطنية وأجندة التنمية.

كيف تقيم العلاقة بين التخطيط والجهات الحكومية المنفذة للمشاريع من حيث التعاون؟
● صراحة هناك تعاون غير مسبق مع جميع الجهات، وتحتية للجميع لما نستاه من تعاون وتناغم، حيث إن ما يحدث من تطوير من قبل الجهات والمشاريع من أجل تحقيق معايير الخطة الإنشائية ومعايير الإبراج في الخطة تتعلق غير مسبق، ونحن نعتز بهذا التعاون. والتعاون بيننا وبين الجهات المعنية يتم على أكثر من مستوى، ففي البداية يتم التعاون في إعداد خطة التنمية والتنسيق، كما أن هناك تعاوناً على مستوى المتابعة وبالأخص فيما يتعلق بوضع البيانات التي تعكس أداء هذه المشاريع، ثم التعاون في خلال دور الأمانة العامة من خلال الزيارات الميدانية، والتعاون في إيضاح الدور الإعلامي، فالأمانة العامة للتخطيط نريد أن توضح إعلامياً الدور الذي يقوم به مراء المشاريع.

إضافة إلى ذلك فإن الأمانة لا تدخر جهداً في تذليل الصعوبات بهدف حلحلة المعوقات الإدارية والفنية والرقابية، فنقدم العون والمساعدة لتجهيز الموظفين لمساعدة الآخرين في إدارة وتنفيذ مشاريعهم.

المجلس الأعلى للتخصيص

كما يعمل المجلس الأعلى للتخصيص بعد اعتماد برنامج الخطة، ويهدف ذلك إلى تخفيف الأحمال على الدولة والانخراط في القطاع الخاص وذلك بتوفير الحد

كذلك هناك مشروعات شملها الاقتصاد المعرفي وهو متعلق بالاستزراع السمكي الاقتصادي والمزارع النموذجية بالتعاون مع هيئة الزراعة والثروة السمكية، بالإضافة إلى مركز للتقنية الصناعي ومناطق صناعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومجمعات للإنتاج التجاري للأسماك، وأيضا في برنامج تخصيص بعض خدمات الإدارة العامة للإطفاء ومحطة الشبكية الشمالية، علاوة على تطوير ميناء الدوحة ومشروع محطة الزور الشمالية (المرحلة الثالثة). وكذلك هناك مركز تحلية المياه باستخدام الطاقة المتجددة. وكادمية الكويت لعلوم الإطفاء، وذلك للمشاريع من الممكن القول بأنها ستكون قيد التنفيذ بمجرد اعتمادها من قبل المجلس الأعلى للتخطيط وفي 2018/4/1 يبدأ التنفيذ من السنة المالية الجديدة بعد موافقة الأمانة العامة للتخطيط ومجلس الوزراء أيضا إلى جانب المشاريع الاستراتيجية المستمرة من خطط السنوات السابقة.

شبكة الأمان الاجتماعي

ماذا عن شبكة الأمان الاجتماعي؟
● تعتبر الشبكة ضمن المشاريع الجديدة في خطة 18/ 19/ وقد بدأ العمل فيها فعليا، حيث بدأ تصاميم الشبكة كإحدى أولويات برنامج عمل الحكومة، حيث أن مفهوم شبكة الأمان الاجتماعي يتمثل في خلق منظومة يمكن المجتمع الكويتي من الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج، ويهدف ذلك إلى تخفيف الأحمال على الدولة والانخراط في القطاع الخاص وذلك بتوفير الحد

مشاركة مؤسسات القطاع الخاص ومنها بنك الكويت الوطني والقائمة تطول.

الجهات ملزمة بعرض مرني

اعتمادنا هذه المرة مطالبة الجهات المقدمة بالمشاريع بعرض مرني أمام المقيمين وعددهم 41 مقما، وفقا لمعايير محددة لاعتماد وتحديد إبراج المشروع في خطة تنمية من وضعه، حيث ساهم 41 مقما في وضع خارطة للمشاريع لخطة 2018/ 2019، حيث سنقوم باعتماد هذه الآلية بعد نجاحها على إعداد الخطط اللاحقة.

الشراكة بين القطاعين

ما أبرز المشاريع في الخطة؟
● كان هناك توجه كبير في الخطة لدفع الجهات نحو الشراكة بين القطاعين والتشجيع على تفعيل برنامج التخصيص في الكويت، فقد كان برنامج التخصيص إضافة جديدة إلى الخطة بعد أن اعتمد المجلس الأعلى للتخصيص خطة. هذه البرامج مدرجة في الخطة لكنها تنتظر الاعتماد من المجلس الأعلى للتخطيط وهي برامج معدة في جدول الإبراج بعد اعتمادها من المجلس الأعلى للتخطيط.

وتتضمن الخطة الأخيرة 28 مشروعاً جديداً وهي مشاريع جديدة مثل مشروع بوابة الإعاقة كجزء من برنامج الحكومة الإلكترونية، فالشروع من شأنه أن يعمل على تسهيل الإجراءات الأساسية الخاصة بتلك الفئة من ذوي الإعاقة. كما أن هناك مشروع مجمع للمختبرات الوطنية ومشروع مختبرات متنقلة لفحص الأغذية، بالإضافة إلى تفعيل البرنامج الوطني لحماية المنافسة وهي جميعها مشاريع نوعية.

الاجتماعي، وهناك مؤشرات أخرى تعاني فيها الكويت من فجوات تأتي خطة تنمية بما تحمله من مشاريع لسد تلك الفجوات، فالمؤشرات التي تعاني منها الكويت وتشهد فيها اختلالات هي المؤشرات الأولوية في خطة التنمية.

إن، ما أبرز تلك المؤشرات التي تعاني منها الكويت وتشهد فيها خلا؟

● أبرز تلك المؤشرات مؤشر التنوع الاقتصادي، حيث تعاني الكويت خلا في التنوع الاقتصادي لاعتمادها على مصدر نفطي واحد، إلى جانب بعض المؤشرات المرتبطة بالتعليم في تحويل الكويت إلى الدولة الحديثة معزز التنمية العمرانية فيها، لتتوالى المخططات الهيكلية الثانية عام 1972 والثالث 1992، والأبن بالتعاون مع بلدية الكويت في طور إعداد المخطط الهيكلي للدولة بشكل متناغم مع خطة التنمية والرؤية الاستراتيجية للكويت 2035.

اختيار نوعي

خطة 2018/ 2019 هل توجد بها زيادة فيما يتعلق بعدد المشاريع؟
● اعتمادنا في الخطة اختيارات نوعية للمشاريع، فنحن لا نتحدث الآن عن أعداد بل نتحدث عن نوعية، فالخطة كان لها الكثير من التحديات، وقد قمنا بوضعها هذه المرة وفقاً لأطر ومعايير صارمة قدر الإمكان، حيث شاركناها فيها خبراء من الأمانة وخبراء خارج الأمانة مع إشراك جمعيات النفع العام المتخصصة، وأتوجه بهذه المناسبة بالشكر إلى جمعية المهندسين الكويتية والجمعية الاقتصادية وأيضا إلى غرفة تجارة وصناعة الكويت وإلى

كشفت الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط د. خالد المهدي عن أن خطة التنمية 2018 - 2019 التي أعدت من قبل الأمانة العامة تمهيدا لرفعها إلى المجلس الأعلى للتخطيط للاعتماد تتضمن 28 مشروعاً جديداً من المشاريع ذات الطابع النوعي، معتمدين في إدراج المشاريع ضمن الخطة قيام الجهة المقدمة بالمشروع بعرض مرني أمام 41 مقما لإبداء آراء المقيمين في إدراج المشروع في خطة التنمية من عدمه. وأوضح المهدي في حوار خاص مع «الأنباء» أن الأمانة العامة للتخطيط تعد الخطة السنوية قبل 6 شهور وفق القانون وأن العمل أنجز في الأمانة وهي جاهزة للعرض على المجلس الأعلى للتخطيط، مشدداً على اعتماد معايير دولية بما يخدم تطوير العملية التخطيطية للكويت وتشجيع الشراكة الوطنية بين القطاعين الحكومي والخاص. ولفت إلى أن من أبرز المشاريع التي تندرج ضمن الخطة مشروع البوابة

هذه المرحلة مرحلة إعداد للخطة الجديدة 2018/2019... فما الجديد في هذه الخطة؟

● في البداية نحن عملاً لا يتوقف، فهو عمل ليس من الأعمال الموسمية فنحن نعمل على مدار العام في العديد من الأمور التي تغيب عن الكثيرين. فالأمانة العامة للتخطيط تقوم بمتابعة الخطة السنوية التي توضع، حيث إن تلك المتابعة هي متابعة دورية تخرج عنها تقارير ربع سنوية وتختتم بتقارير سنوية، كما أننا نقوم بإعداد الخطط للعام اللاحق، وذلك وفقاً لما ينص عليه القانون بضرورة أن تكون الخطة جاهزة لـ 6 أشهر قبيل موعدتها، وهو ما يتطلب تجهيزاً وعملاً متواصلاً على مدار العام أيضاً، فنحن الآن في طور الانتهاء من الخطة السنوية 2018/2019، لتكون جاهزة للعرض على المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ومن ثم على مجلس الوزراء وإحالتها لمجلس الأمة مع بداية العام.

قلت ان الأمانة تقوم على مدار العام بإعداد تقارير ما هي؟

● صحيح الأمانة على مدار العام تقوم بإعداد تقارير مرتبطة بتقييم الأداء التنموي وما يتعلق بالمؤشرات التنافسية العالمية عبر مرفص التنمية المستدامة، علاوة على أهداف التنمية المستدامة ما بعد 2015 للأمم المتحدة، كما تعمل للأمانة العامة على تقديم الدعم الفني للجنة البعوت الاستشارية والتي أنهت أعمالها بعد إنشاء جهاز المناقصات المركزية، وإدارة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وأرد أن أشير إلى أن الأمانة في طور الإعداد والتنسيق لمعرض الكويت 2018 ومؤتمر الاقتصاد المعرفي الثاني تحت مسمى «منتدى الاقتصاد المعرفي» وهو فنحن نتحدث عن النسخة الثانية تحت رعاية صاحب السمو الأمير في شهر فبراير 2018.

كما أن الأمانة في طور الانتهاء من إدارة مركز الكويت للسياسات العامة بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وجميع المراكز البحثية العالمية والدولية من أجل صناعة السياسات العامة للتخطيط الإنمائية.

وتعمل الأمانة إعداد التقارير الوطنية وعلى رأسها تقرير الكويت للتنمية البشرية، وهو تقرير تقوم به الدولة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة، فضلا عما تقوم به من إعداد التقرير الوطني للتنمية المستدامة وذلك استعداداً للعرض في الأمم المتحدة عام 2018.

وكل تلك الأعمال تؤكد أن عملنا على مدار السنة ينتهي بالكثير من البرامج والمشاريع التي تخدم في النهاية تطوير العملية التخطيطية للكويت وتقديم الدعم الفردي والمؤسسي إلى العديد من جهات الدولة.

أبين الكويت من إعداد الخطط ومتى انطلق العمل؟

● لدى الكويت باع طويل في إعداد الخطط، فالمجلس الأعلى للتخطيط تأسس في 1961، وهو حتى موجود حتى قبل اعتماد دستور الكويت، وذلك لما رآته الحكومة الرشيدة من أهمية وجود عقل باطن للدولة متمثلة في مجلس التخطيط ليكون داعماً للسلطة التنفيذية في الكويت، وعليه كان مجلس التخطيط هو المنارة التي تضع السياسات العامة والأهداف الاستراتيجية

شبكة الأمان الاجتماعي وضعت على سكة التنفيذ عرض المشاريع المدرجة في الخطة مرئياً أمام 41 مقمياً قبل الاعتماد

نعمل مع البلدية لوضع المخطط الهيكلي للدولة بما يتناغم مع رؤية الكويت 2035

تغلبنا على 400 عائق وتحد أمام المشاريع من أصل 600 تدرج تحت 6 تصنيفات

عمل الأمانة العامة ليس موسمياً ولا يتوقف على مدار العام

جميع الجهات المعنية بالمشاريع التنموية متعاونة

نعد لمنتمى الاقتصاد المعرفي وهو الأول من نوعه في العالم

«التخطيط» أقدم من الدستور وهو المنارة التي تضع السياسات العامة والأهداف الإستراتيجية للدولة

